الدكتور أمين صالح

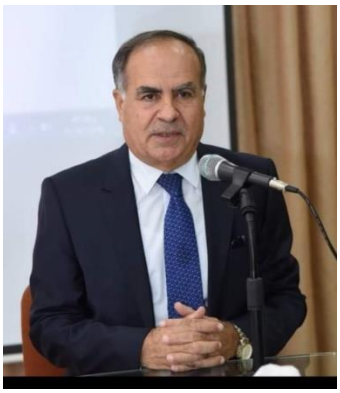

" إنهاء الإستعمار في تمويل التعليم "

مقدمة

التعليم العام حق وهدف ووسيلة .

تسعى الدول والمنظمات والهيئات الدولية والهيئات والجمعيات الإجتماعية الوطنية الى توفير التعليم العام المجاني لجميع المواطنين ، باعتباره من الحقوق الأساسية للإنسان .

نصت المادة 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على حق كل شخص في التعليم وأوجبت بأن يوفر التعليم مجاناً وعلى الأقل في مرحلتيه الإبتدائية والأساسية ، وبأن يكون التعليم الإبتدائي إلزامياً وبأن يكون التعليم الفني والمهني متاحاً للجميع وبأن يكون التعليم العالي متاحاً (ميسراً) للجميع على قدم المساواة التامة وعلى أساس الكفاءة (تبعاً لكفاءتهم) .

كما نصت المادة 15 من الدستور اللبناني على أن " التعليم حر ما لم يخل بالنظام العام أو ينافي الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب ، ولا يمكن أن تمس بحقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة على أن تسير في ذلك وفقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية " .

التعليم الجيد هو من أهداف التنمية المستدامة (الهدف الرابع) لأن التعليم هو حق أساسي من حقوق الإنسان ومنفعة عامة عالمية (وفقاً لرؤية منظمة الأونيسكو) ، والتعليم يغير مجرى الحياة . لذلك فإن تمويل التعليم ضروري من أجل بناء مجتمعات سالمة ومزدهرة ومستقرة ، فالأزمة التي يمر فيها التعليم في العالم هي أزمة عدالة وشمولية وجودة وملاءمة ، إن أكثر من

130 دولة استجابت للدعوة الرامية الى إعادة تصور العناصر التحويلية الرئيسية الضرورية لضمان أسهام التعليم في بناء مجتمعات سليمة وكوكب صحي وتقدم مشترك يعود بالفائدة على الجميع .

وفقاً للسيد أودري أزولاي – المديرة العامة لليونيسكو/2023 فإن :

771 مليون شاب وراشد يفتقدون الى المهارات الأساسية للإلمام بالقراءة والكتابة ثلثهم من النساء .

70% من بلدان العالم تخصص للتعليم أقل من 4% من الناتج المحلي الإجمالي .

222 مليون طفل وشاب في عمر الإلتحاق بالمدرسة متأثرون بالأزمات على صعيد العالم .

50%من المناهج الدراسية التي جرى تحليلها في 100 بلد لا تأتي على ذكر تغير المناخ .

69 مليون معلم يجب توظيفهم من أجل تعميم التعليم الإبتدائي والثانوي بحلول عام 2030 .

244 مليون طفل وشاب خارج المدرسة في العالم .

أقل من 40% من الفتيات في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى يكملن المرحلة الدنيا من التعليم الثانوي .

200 مليار دولار أميركي تلزم سنوياً كتمويل إضافي لوضع العالم على مسار تحقيق هدف التنمية المستدامة رقم 4 (التعليم الجيد) بحلول عام 2030 .

التعليم في لبنان

أولاً : واقع التعليم في لبنان

يعكس الواقع التعليمي في لبنان تركيبة لبنان السياسية والإقتصادية والإجتماعية ويظهر واقع التعليم على حقيقته الطبقية والطائفية وذلك على النحو التالي :

1-أنواع التعليم

أ- التعليم العام : ما قبل الإبتدائية – التعليم الأساسي – التعليم الأساسي المتوسط – التعليم الثانوي.

ب- التعليم المهني والتقني.

ت- التعليم العالي : التعليم الجامعي .

2-قطاعات التعليم : يتوزع التعليم في لبنان بين قطاعين :

- قطاع التعليم الرسمي
- قطاع التعليم الخاص .

3-الأهمية النسبية للقطاعين :

يبلغ عدد التلاميذ حوالي 1.073.000 تلميذ يتوزعون على قطاعات التعليم كما يلي :

- التعليم الرسمي 32%
- التعليم الخاص المجاني 12.5%
- التعليم الخاص غير المجاني 52.2%
- التعليم الخاص ا(الأونروا) 3.3%

ويكون التعليم الخاص له الغلبة بنسبة 68% أي حوالي الثلثين والثلث للتعليم الرسمي .

4-توزع عدد المعلمين بحسب قطاعات التعليم (حوالي 101.137 معلم ومعلمة) على النحو التالي :

- رسمي 40.33%
- خاص مجاني 7.38%
- خاص غير مجاني 50.65%
- أونروا 1.65%

5-عدد المدارس

العدد النسبة

- رسمي 1235 %43.1
- خاص مجاني 352 %12.3
- خاص غير مجاني 1209 42.26 %
- أونروا 65 %2.27

المجموع 2861 %100

ويلاحظ إرتفاع نسبة المدارس الرسمية الى 43% من مجموع المدارس بينما هي تستوعب فقط 32% من عدد التلاميذ .

6-نتائج الإمتحانات:

أظهرت نتائج الإمتحانات بحسب الشهادات وقطاع التعليم في الدورة العادية للعام الدراسي 2018-2019 بأن نسبة النجاح في التعليم الرسمي تراوحت بين 62% و83% وفي التعليم الخاص تراوحت النسبة بين 75% و94% ، ويبدو أن نسبة النجاح مرتفعة وتختلف من سنة الى أخرى وفي الحقيقة لا يعرف سبب هذا الإرتفاع فيما إذا كان يعود الى جودة التعليم في لبنان أم الى سهولة الإمتحانات أو الى غش في الإمتحانات ، وهو الأمر الذي يستوجب درساً معمقاً يقوم به أخصائيون تربويون .

7-التعليم المهني والتقني :

بلغ عدد المدارس والمعاهد المهنية والتقنية الرسمية في السنة الدراسية 2017-2018 حوالي 154 معهداً ومدرسة ، وبلغ عدد الطلاب 50597 طالياً وطالبة وبنسبة 61% ، وفي التعليم الخاص بلغ عدد المدارس والمعاهد 231 مدرسة ومعهد وبلغ عدد الطلاب 32449 وبنسبة 39% وتستأثر محافظة جبل لبنان النسبة الأعلى 29% تليها محافظة لبنان الشمالي ومن ثم عكار ولبنان الجنوبي 20% ، 11% و10% .

8-التعليم العالي (الجامعي):

هو موزع بين القطاعين الرسمي (العام) والخاص . ولا يوجد في لبنان إلا جامعة حكومية واحدة هي الجامعة اللبنانية ، وقد تم تفريعها خلال الحرب الأهلية وما زال حتى الآن الى فروع في المناطق لتلبية حاجات هذه المناطق من ناحية ويتناسب مع رغبات الطوائف والمذاهب من ناحية أخرى .

تتألف الجامعة اللبنانية من 19 كلية ومعهد وخمسة وستون فرعاً ، بينما يبلغ عدد الجامعات الخاصة 48 جامعة ومعهد . بلغ عدد الطلاب الجامعيين 210720 طالب وطالبة وبلغ عدد الطلاب في الجامعة اللبنانية 79360 طالب وطالبة وبنسبة 38% من إجمالي طلاب التعليم العالي (في السنة الدراسية 2017–2018) بينما بلغ عدد طلاب الجامعات الخاصة 131360 طالب وطالبة وبنسبة 62% .

التوزع الطائفي للتعليم في لبنان

إستناداً الى النشرة الإحصائية الصادرة عن المركز التربوي للبحوث والإنماء عن العام الدراسي 2019–2020 والى نشرة " الدولية للمعلومات" تبين ما يلي :

1–بلغ عدد المدارس 2796 مدرسة

2–بلغ عدد التلامبذ 1.033.812 تلميذاً

3–بلغ عدد المدارس الرسمية 1235 مدرسة 44% تستوعب 33% من عدد الطلاب

4–بلغ عدد المدارس الخاصة 1209 مدرسة 43% تستوعب 54% من عدد الطلاب

5–بلغ عدد المدارس المجانية 352 مدرسة 13% تستوعب 13% من عدد الطلاب

الطائفة	المدارس الخاصة المجانية			المدارس الخاصة غير المجانية		
	عدد المدارس	عدد الطلاب	الأساتذة والموظفين	عدد المدارس	عدد الطلاب	الأساتذة والموظفون

موارنة	68	21665	1311	172	124116	12121
روم أرتوذوكس	6	1170	90	13	9603	1052
روم كاثوليك	14	5178	303	37	21667	2173
أرمن ، انجيلي وطوائف مسيحية	4	1073	99	28	17224	2051
المجموع لدى المسيحيين	92	29086	1803	250	172610	17397
النسبة	60%	49%	50.01%	66%	68%	72%
سنة	29	12800	769	71	36338	2799
شيعة	28	15208	885	51	41541	3537
دروز	4	1915	142	5	2400	341
المجموع لدى المسلمين	61	29923	1796	127	80279	6677
النسبة	40%	51%	49.90%	34%	32%	28%
المجموع العام	153	59009	3599	377	252889	24074

التنافس بين الطوائف حول التعليم ودور الإرساليات الأجنبية

لعبت الإرساليات الأجنبية دوراً مهماً في التعليم والتربية في لبنان ولا زالت الإرساليات المسيحية وتلك التي أقامتها الطوائف تلعب دوراً رائداً في تشكيل النخب .

1-مدرسة " عين ورقة " : تأسست سنة 1798 حيث حول ديرمار انطونيوس الى مدرسة إكليريكية بطريركية (سميت أم المدارس في الشرق) واعتبرت هذه المدرسة أول مؤسسة تربوية في لبنان تقدم التعليم المجاني للتلاميذ بفضل تخصيص أرزاق دير مار انطونيوس لهذه الغاية .

2-مدرسة عينطورة : أنشأ الآباء العازاريون عام 1834 المدرسة الكاثوليكية وأصبحت معهداً .

3-الجامعة الأميريكية : بادرت طائفة البروتستانت الى إنشاء " الجامعة الأميركية " عام 1866

(مؤسسها دانيال بليس) ، وقد عرفت عند إفتتاحها باسم " الكلية السورية الإنجيلية " وقد جمع المؤسسون التمويلات اللازمة من بريطانيا وأميركا . ولاية نيويورك منحت السيد بليس ترخيصاً بافتتاح الكلية والدولة العثمانية منحته الأذن اللازم للعمل مع إعفائه من الضرائب .

4-كلية اللاهوت والمكتبة الشرقية : اليسوعيون أنشاوا جامعتهم في العام 1875 ، وعام 1883 تم إفتتاح معهد الطب الذي تحول الى كلية للطب والصيدلة ولا تزل الجامعة اليسوعية أو جامعة " القديس يوسف " واحدة من أهم المؤسسات التعليمية في لبنان .

5-كلية بيروت للبنات : تأسست عام 1832 .

كان لبنان في القرن التاسع عشر تحت الحكم العثماني وكانت أقلياته موضع اهتمام من حلفائهم الغربيين ، وقد نشطت في هذا القرن الإرساليات التبشيرية حيث توافدت الى لبنان إرساليات كاثوليكية وبروتستانتينية آتية من فرنسا وإيطاليا وأميركا وبريطانيا والمانيا والنمسا .

6-كان التبشير هو المهمة الأولى ، وقد اقترن ذلك بإقامة المؤسسات التعليمية والتي لا تزال غالبيتها قائمة حتى الآن . وهذه المؤسسات لعبت ولا تزال دوراً شديد الأهمية في

تشكيل النخب فأكثر من قرن ونصف القرن طبع الغرب التعليم الجامعي في لبنان بطابعه.

7-جامعة الروح القدس : تأسست عام 1950 في الكسليك .

8-جامعة بيروت العربية : تأسست عام 1960 بنتيجة المد القومي العربي المتصاعد .

9-الجامعة اللبنانية : ولدت النواة الأولى " للجامعة اللبنانية " الوطنية عام 1951 بنتيجة إضرابات ومطالبات ونضال حثيث لإنشاء مؤسسة جامعية شبه مجانية لكل المواطنين .

10- جامعة السيدة اللويزة : تأسست عام 1987 وهي كاثوليكية .

11- جامعة البلمند : تأسست عام 1988 وهي أرتوذوكسية ويشرف عليها دير البلمند .

12- دور الدولة العثمانية : في العام 1895 أحصيت في لبنان نحو 330 مدرسة موزعة على أكثر من ألف قرية في أنحاء متصرفية جبل لبنان ، وذلك ليس عائداً فقط الى المدارس الإرسالية بل الى تنظيم الدولة العثمانية أمور التعليم في بلاد الشام وإصدار نظام خاص مما ساهم في افتتاح مدارس متفاوتة الأهمية .

13- مدرسة الشويفات الدولية : تأسست في قرية الشويفات عام 1886 بفضل إمرأة إيرلندية كانت تعيش في لبنان ، ثم توارثها مربون طموحون وافتتحوا لها فورعاً في لبنان ودول خليجية ومصر والأردن والعراق وكردستان وكذلك في انجلترا وأميركا والمانيا وباكستان (أعتقد أنها إنجيلية) .

14- مدرسة الفرير : تأسست عام 1886 في طرابلس من قبل ثلاثة إخوة رهبان قدموا من الإسكندرية .

15- مدرسة زهرة الإحسان : أسسها الأرثوذكس في منطقة الأشرفية عام 1881 (السيدة فضيلة سرسق ومعها الراهبة مريم جهشان) . وهي أول معهد أرثوذكسي للإناث في لبنان يعلم اللغات العربية والفرنسية والإنجليزية ومبادئ اللغتين اليونانية والروسية .

المدارس لدى الطوائف الإسلامية :

16- جمعية المقاصد الإسلامية : أسستها الطائفة السنية عام 1878 بفضل دعم العائلات البيروتية .

17- الكلية العاملية : أسسها رشيد يوسف بيضون (الشيعي) في ثلاثينيات القرن الماضي وغايتها تعليم شباب جبل عامل في الجنوب اللبناني .

18- المهنية العاملية : ساهم رشيد بيضون في تأسيسها بمساعدة تدريبية وعينية من دولة المانيا الإتحادية .

19- المدرسة الداودية : أسسها المتصرف داوود باشا مع أعيان الموحدين الدروز بعد جمع أوقاف الموحدين الدروز في وقف واحد سمي بـ" وقف الداودية " لتأمين مستلزمات ونفقات المدرسة كمدرسة داخلية مجانية وكانت صرحاً مهماً في تاريخ التعليم في كل منطقة جبل لبنان .

20- المدرسة المعنية : نسبة لأمراء آل معن التي أسسها عارف الكندي أحد أبرز رعاة الداودية لتكون مدرسة شقيقة في العاصمة بيروت .

21- مدارس أمل التربوية (شيعية) .

22- مدارس المهدي والمصطفى (شيعية) .

إن الإرساليات المسيحية التي لعبت دوراً وافتتحت مدارس في مختلف المناطق التي أصبحت ضمن نطاق لبنان الكبير لم تكن هذه الإرساليات وحدها بل إن بقية الطوائف سعت أيضاً الى أن يكون لها مدارسها وجامعاتها مما جعل للتعليم الخاص حدان ماضيان :

- الحد الأول : التنوير والإنفتاح على الغرب والثقافات واللغات وهو ما ساهم في جعل لبنان جسراً ثقافياً بالفعل بين الشرق والغرب .

- الحد الثاني : الإنغلاق والتقوقع على الطائفة وتعاليمها وقيمها ومفاهيمها وهو أحد أسباب الشرخ في الشخصية الوطنية اللبنانية .

فيما يلي الجدول العام للتعليم الرسمي والخاص والذي يتضمن ملخصاً للتعليم في لبنان وفقاً لمراحله وقطاعاته وذلك عن العام الدراسي 2017-2018 نظراً لإكتمال المعلومات عن هذا العام :

القطاع التعليمي	التعليم الرسمي	التعليم الخاص
أولاً : عدد التلامذة والطلاب		
1 - التعليم العام		
أ - الروضة	55359	165037
ب - الإبتدائية	143427	365853
ج - المتوسطة	68949	137304
د - الثانوية	60305	73393
المجموع	328040	74587
المجموع العام 1	1069627	
2 - التعليم المهني والتقني	50597	32449
المجموع العام 2	83046	
3 - التعليم الجامعي	79360	131360
المجموع العام 3	210720	
الإجمالي العام للتلامذة والطلاب	1363393	
ثانياً : أفراد الهيئتين الإدارية والتعليمية		
1 - التعليم العام	42532	60929

	103461	
بعد استبعاد المعلمين الذين يدرسون في أكثر من مدرسة	37967	57008
	94975	
2 – التعليم المهني والتقني		
3 – التعليم الجامعي (عدد الأساتذة)	5522	
المجموع		
ثالثاً : عدد المدارس والمعاهد والجامعات		
1 – التعليم العام	1256	1629
	2885	
2 – التعليم المهني والتقني	154	231
3 – التعليم الجامعي	1	48
المجموع	1411	1908
المجمزع العام	3319	

كلفة تعليم التلامذة والطلاب

سنعتمد في هذا البحث لتحديد كلفة تعليم التلامذة والطلاب في لبنان في السنة الدراسية 2017–2018 نظراً لإكتمال المعلومات التربوية والتعليمية والمالية حولها . وأعتقد أنه يمكن الإعتماد على النتائج المستخلصة حولها كأساس للرأي لأن الوضع التعليمي في السنوات 2018–2019–2020 مشابه لها .

الإنفاق الحكومي على التربية والتعليم :

- بلغ الإنفاق الحكومي على التربية والتعليم منذ العام 1993 وحتى العام 2017 ما مجموعه 23278 مليار ل.ل ما يعادل 15.365 مليار دولار أميركي (سعر صرف الدولار 1515 ل.ل) ، في حين بلغ الإنفاق الحكومي الإجمالي (بدون الإنفاق على مؤسسة كهرباء لبنان) مبلغ 259188 مليار ل.ل ما يعادل 171.081 مليار دولار أميركي ويشكل الإنفاق على التعليم والتربية 81.98% أي 9% من الإنفاق الحكومي العام .
- إن نسبة الإنفاق على التربية والتعليم انخفض من 12% عام 1993 الى 8.82% عام 2017 ويلاحظ أن نسبة الإنفاق الحكومي حافظت على استقرارها في السنوات التالية أي أن الحكومات لم تبذل جهداً في زيادة الإنفاق على التعليم لتحسين جودته أو للتخفيف من عبء التعليم على ميزانية الأسر اللبنانية .
- بحسب دراسة تفصيلية للإنفاق الحكومي على أنواع التعليم منذ العام 1997 وحتى العام 2017 (بحسب توفر المعلومات الكاملة) يتبين أن نسبة الإنفاق الحكومي على كل نوع بالنسبة الى مجموع الإنفاق على التربية والتعليم كانت كما يلي :

1- الإنفاق الحكومي على أنواع التعليم بالنسب

-2

نوع التعليم	النسبة من الإنفاق على التعليم %	النسبة من الإنفاق الحكومي %
الشؤون الإدارية	%2	%0.21
التعليم الإبتدائي والمتوسط	%46	%4
التعليم الثانوي	%16	%1.42
التعليم المهني والتقني	%10	%0.84
التعليم الجامعي	%22	%1.89
التأهيل التربوي	%4	%0.34

المجموع	%100	%8.70

2- كلفة التعليم الخاص الإجمالي والفردي بالدولار الأميركي

	الروضة	الإبتدائي	المتوسط	الثانوي	الجامعي	التعليم المهني
متوسط القسط السنوي	3000	3500	5000	6800	7200	6000
عدد التلامذة والطلاب	165037	365853	137304	73393	131360	32449
مجموع الكلفة	495.111.000	1.280.485.500	686.520.000	499.072.400	945.792.000	194.694.000
الترتيب بحسب كلفة التلميذ أو الطالب	5	4	3	2	1	
مجموع الكلفة	4.101.674.900 دولار أميركي		مجموع الطلاب والتلامذة : 905396 طالب وطالبة			
متوسط كلفة التلميذ والطالب	4530 دولار أميركي					

3- إجمالي كلفة التعليم في لبنان

العام الدراسي 2017 -2018

دولار أميركي	التعليم الرسمي	التعليم الخاص	المجموع
عدد التلامذة والطلاب	457,997	905,396	1,363,393
	34%	66%	
الكلفة	1,095,049,500	4,101,674,900	5,196,724,400
	21%	79%	
كلفة التلميذ أو الطالب	2391	4530	3812

تشكل كلفة التلميذ أو الطالب في التعليم الرسمي 53% من كلفة التعليم الخاص أي أن كلفة التعليم الخاص تساوي تقريباً ضعفي كلفة التعليم الرسمي حوالي 189% .

4- المقارنة بين الناتج المحلي وفوائد الدين العام والإنفاق الحكومي على التربية والتعليم

يتبين من تفاصيل الإنفاق الحكومي العام بأن فوائد الدين العام وصلت الى نسبة 20% (أي خمس الناتج المحلي) وقد قفزت من 3% عام 1993 لتصل الى 20% من الناتج المحلي، ثم بدأت تنخفض تدريجياً لتصل الى 7% في حدها الأدنى . ويدل ذلك على أن السياسة النقدية تعمدت رفع سعر الفائدة وأدى ذلك تعاظم ثروة الأغنياء والى خفض الإنفاق على الشؤون الإجتماعية والتعليم والتربية التي لم تتجاوز 3% من الناتج المحلي .

كما يتبين أيضاً بأن الإنفاق على التعليم الرسمي في لبنان لم يتجاوز 21% من الإنفاق على فوائد الدين العام وهذا يدل على تدني اهتمام الدولة بالتعليم وبالإنفاق على التربية والتعليم في حين كانت سياساتها العامة تهدف الى تعظيم ثروة حملة السندات وهم فئة قليلة العدد بالنسبة الى اللبنانيين الذين يستفيدون من التعليم الرسمي كما سبق بيانه وتحميل الأسر اللبنانية كلفة تعليم أبنائها في ميزانياتها الخاصة الأمر الذي أرهق كاهل الأسر ، وتتعاظم المشكلة بعد إنهيار سعر صرف العملة الوطنية مقابل الدولار الأميركي التي لم تعد تساوي أكثر من 2.5% من قيمتها قبل التدهور المالي والنقدي .

التمويل الدولي للتعليم

وفقاً للتقرير السنوي للبنك الدولي للعام 2022 فإن قروض البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية فيما يتعلق بالتعليم كانت كما يلي :

أولاً : البنك الدولي

المنطقة	السنة المالية	الإقراض /مليار $	حصة التعليم	القيمة

شرق أفريقيا – الجنوب الإفريقي	2022	18.2	6%	1.092
غرب ووسط أفريقيا	2022	12.6	7%	0.882
شرق آسيا والمحيط الهادي	2022	7.2	3%	0.216
أوروبا وآسيا الوسطى	2022	8.5	3%	0.255
أميركا اللاتينية – البحر الكاريبي	2022	10.4	5%	0.520
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	2022	4.9	3%	0.147
جنوب آسيا	2022	9	5%	0.450
المجموع		70.8		3.562
متوسط النسبة			5.00%	

ثانياً : إرتباطات البنك الدولي للإنشاء والتعمير بالنسبة لقروض التعليم (ملايين الدولارات)

2018	1685
2019	1875
2020	1135
2021	2017
2022	1090
المجموع	7802

ثالثاً : إرتباطات المؤسسة الدولية للتنمية بالنسبة لقروض التعليم (ملايين الدولارات)

2018	2836
2019	1767
2020	4037
2021	3585
2022	2335
المجموع	14560

فيكون مجموع القروض من البنك الدولي والمؤسسة المخصصة للتعليم من السنوات 2018 حتى 2022 بلغت 22362 مليون دولار . ووفقاً لتقرير البنك الدولي للعام 2022 فإن الحصة المخصصة للتعليم في العالم تهدف الى تدعيم رأس المال البشري إذ يعد التعليم ذا أهمية بالغة في مكافحة الفقر وعدم المساواة وتحقيق الأهداف التالية :

- الإرتقاء بجودة التعليم
- زيادة إلتحاق الفتيات بالتعليم الثانوي
- تدعيم المهارات الأساسية
- إلمام الشباب بمهارات القراءة والكتابة
- تحالف إقليمي للإرتقاء بنواتج التعليم
- تدعيم الإدارة المدرسية
- الإرتقاء بمستوى مهارة المعلمين (مهارات الكمبيوتر والإنترنت)
- تحسين مرافق المدارس وجودة عملية التدريس فيها
- تعزيز الأدوات الرقمية المستخدمة في التعليم
- إتاحة التعليم الشامل والمستدام.

جاء في التقرير السنوي للبنك الدولي للعام 2022 : " تغطي مساعدتنا للبلدان دورة التعليم بأكملها لتعزيز بناء أنظمة تعليمية قادرة على الصمود ومتسمة بالإنفاق والشمول وتكفل تعليم الجميع . ونحن أكبر مصدر للتمويل الخارجي لخدمات التعليم في البلدان النامية وتهدف

محفظتنا البالغة 23 مليار دولار الى تحسين مستوى التعليم وإتاحة الفرصة للجميع للحصول على التعليم اللازم للنجاح ، وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية تضاعف إقراضنا لقطاع التعليم مقارنة بالسنوات العشر السابقة ويستفيد من مشروعنا 432 مليون طالب و18 مليون معلم على الأقل أي ثلث الطلاب وقرابة ربع المعلمين في البلدان المتعاملة معنا . ونحن أيضاً أكثر هيئة مسؤولة عن إدارة تنفيذ منح الشراكة العالمية من أجل التعليم للبلدان منخفضة الدخل حيث ندير 3.6 مليار دولار في هذه المنح أو 57% من محفظة المنح الخاصة بها .

ومن المعلوم أن للبنك الدولي سياساته الخاصة فيما يتعلق بالتجارة العالمية ومصالح الرأسمالية العالمية ، وشروطه للإقراض التي يفرضها على الدول المقترضة والتي قد لا تتناسب مع سيادتها أحياناً أو مع أحوالها الإقتصادية والإجتماعية ولا سيما فيما يتعلق بعمليات خصخصة المرافق العامة وخفض الضرائب على رأس المال وإزالة الحواجز الجمركية وكلها سياسات لا تصب في مصلحة الدول المقترضة وتؤدي أحياناً كثيرة الى عدم استقرار مجتمعات وإقتصاديات هذه الدول .

خلاصة

إن موضوع التعليم في لبنان هو موضوع سياسي لأنه يتعلق ببناء الدولة ، وتشكيل المجتمع والتنمية الإقتصادية والمستدامة وكلها مواضيع أساسية في العمل السياسي .

سمات النظام التعليمي في لبنان

يتسم النظام التعليمي بالسمات التالية :

السمة الأولى : الفرز الطائفي وأيضاً الطبقي إذ ترتبط كما هو مبين أعلاه الكثير من المدارس والجامعات الخاصة بإرساليات أجنبية أو بطوائف ومذاهب (وحتى بأحزاب طائفية) . ويتم تحديد أقساطها لتتلاءم مع كل طبقة إجتماعية .

السمة الثانية : إرتباط المناهج البحثية والمناهج التعليمية ومخرجاتها ولا سيما في الجامعات الكبرى بالحاجات الإقتصادية لبلدان المهجر .

السمة الثالثة : الإمكانات المادية للأسر هي التي تحدد إنتماء الطلاب الى الجامعات .

السمة الرابعة : الأهمية القصوى لدى الطلاب هو الحصول على الإجازة (الدبلوم) حيث يكون هذا الدبلوم هو المؤشر للمرتبة الإجتماعية .

السمة الخامسة : ضعف دور التعليم الرسمي وتعاظم أهمية التعليم الخاص .

السمة السادسة : ضعف حجم التعليم الرسمي من ناحية وتقلص قدرة الأسر على تمويل التعليم الخاص .

الحل

1-إعتماد التعليم المجاني والإلزامي

2-تعزيز التعليم الرسمي

3-التمويل الحكومي للتعليم

4-ربط الإقتصاد بمخرجات التعليم وربط المعرفة والإنتاج المعرفي بالحاجات الإقتصادية وتكييف الإقتصاد ليلبي مخرجات التعليم بعد التحول الى التعليم الرقمي والذكاء الإصطناعي .

5-تؤمن الدولة التعليم المجاني عبر المدرسة الرسمية والجامعة الوطنية والمدارس الخاصة ، التي تتعاقد مع الدولة وتلتزم البرامج الرسمية ، وفي حال رفضها إما أن تؤمم وتصبح رسمية أو تصبح مؤسسات تجارية تخضع للضريبة التصاعدية للدخل بمعدل 30% وما فوق .

ومن مميزات التعليم المجاني :

- تحقيق مقومات الدولة المدنية (سياسي) ، إن خيار التعليم المجاني يعزز شرعية الدولة المدنية من خلال التعبير عن فعالية الدولة في تأمين إحدى الحاجات الأساسية للمواطن ومن خلال البرامج التربوية الموحدة التي تساهم في بناء أفق مشترك للمجتمع . كما يساهم التعليم المجاني في تغيير مفهوم العمل السياسي ، إذ يتحول الحزب السياسي من مساهم في نظام تقاسم الحصص القائم على شراء الولاءات عبر تأمين حاجات أساسية للمواطن (كالدخول الى المدرسة أو المستشفى) . وهذه الحقوق يجب أن تمر عبر الدولة وليس عبر الأحزاب السياسية وبذلك يندفع العامل في السياسة الى بناء مشروع سياسي يهدف الى تحقيق المصلحة العامة (النفع العام) على أساس هذا المشروع ينحاز المواطن الى هذا الحزب أو ذاك ولا يعبر إنحيازه عن علاقة زبائنية أو إبتزاز .

6-إنشاء صندوق سيادي للتعليم

- غاية الصندوق تمويل التعليم المجاني والإلزامي
- موارد الصندوق :
- الإعتمادات المخصصة في الموازنة العامة (بعد زيادة واردات الدولة من الضرائب التصاعدية على الدخل والإستهلاك).
- نسبة من عائدات عائدات الغاز والنفط .
- نسبة من عائدات الغاز والنفط .

وأخيراً

" يعاني نظام التعليم من تشجيع الحكومة للمدارس الخاصة على حساب التعليم العام . ويدعم لبنان قطاع التعليم الخاص بشكل كبير ، وهي سياسة سبق للبنك أن انتقدها . ويخصص ثمانية وعشرون في المائة من مجموع نفقات التعليم العام للقطاع الخاص وهو دعم يؤدي الى تفاقم عدم المساواة ، ولا يؤدي الى تعليم أفضل ، ويفضي الى إرتفاع معدلات الإنقطاع عن الدراسة لدى أطفال الأسر الفقيرة مقارنة بأطفال الأسر الأكثر ثراء . ويمارس

القليل من الرقابة على قطاع المدارس الخاصة مما يؤدي الى تباين معايير الجودة ، وانخفاضها بشكل عام ، والى قلة المساءلة هذا هو رأي السيد أوليفييه دي شوتر المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان – مجلس حقوق الإنسان – الجمعية العامة – الأمم المتحدة بعد زيارته الى لبنان ".

ونشير ختاماً الى أن إنهاء الإستعمار في تمويل التعليم لا يعني فقط إنهاء التمويل الخارجي للتعليم الهادف الى تحقيق السيطرة الثقافية والإقتصادية ، بل ينبغي إنهاء التمويل للتعليم الطائفي والمذهبي والحزبي الذي يؤدي حتماً الى تفتيت المجتمع وتفكيك الدولة .